تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاحات الهيكلية

سعيدي بختة [1]

ملخص:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات هيكلية عديدة كانت نتيجة السياسات الاقتصادية المطبقة، ابتداء من السياسة المالية الموروثة عن الاستعمار مرورا بمرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة الإصلاحات وما بعد الإصلاحات، حيث كانت ميزانية الدولة انعكاسا لهذا المنهج خاصة في جانب النفقات العامة، لذا نلخص مقالنا حول تطورات النفقات العامة في الجزائر عبر مختلف الفترات منذ الاستقلال.

الكلمات الدالة: دور الدولة، الإصلاحات الهيكلية، الإنفاق العام، ميزانية الدولة.

المقدمة:

يعبر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الإنفاق العام، ويتمثل هذا الإنفاق العام في مجموع ما تنفقه الدولة من نفقات بمختلف هيئاتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا لما يرسمه القانون المنظم [2] لهذه الهيئات، بحيث زاد حجمها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف دولة ما حيث تعكس النفقات العامة دور الدولة فمن الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة [3].

أولا: مفهوم الإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[4]، ويشمل هذا التعريف على ثلاث عناصر يمكن اعتبارها معا كشروط واجبة التوافر لاعتبارها ما يتم إنفاقه داخلا في إطار الإنفاق العام و هذه العناصر هي[5]:

---

[1] - أستاذة مساعدة (أ) بالمدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

1 – الصفة النقدية:

منذ انتقال المجتمعات من مرحلة اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، أصبح القسم الأكبر من نفقات الدولة والأفراد يتم نقدا، حيث أصبحت النقود الوسيلة الأساسية في إتمام المعاملات عن طريق الفصل بين إنتاج السلعة واستهلاكها، وحيث تم إنتاج السلعة وبيعها في السوق مقابل ثمن نقدي ومن ثم استخدام النقود للحصول على السلع والخدمات. إذن فالنفقة العامة لا يمكن أن تكون إلا على شكل مبلغ نقدي، تقوم الدولة بإنفاقه للحصول على السلع والخدمات من أجل ممارسة نشاطها وهو الشكل الحديث للنفقة [6].

2 – طبيعة الشخص القائم على الإنفاق:

من التعريف السابق للنفقة فإن التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة يستلزم اعتبار القائم بالأولى شخصا عاما والقائم بالثانية شخصا خاصا ونقصد بالعام هو الدولة أي المؤسسات العامة، الجماعات المحلية، الهيئات التابعة للدولة، وبذلك فإن الإنفاق العام يستهدف تلبية وإشباع حاجة عامة، بالمقابل لا يمكن اعتبار أي إنفاق يصدر من جهات خاصة وحتى إن كان يستهدف إشباع حاجات عامة.

3 – قصد تحقيق النفع العام:

يجب أن يكون غرض الإنفاق العام هو إشباع حاجة عامة وذكرنا سابقا أن الإنفاق الخاص يستهدف تحقيق حاجة خاصة، أما الإنفاق العام فيستهدف تحقيق حاجة عامة وهذا الأخير يختلف حسب دور الدولة وطبيعة ممارستها للوظائف التي تؤديها لخدمة المجتمع حيث أن الدور التقليدي للدولة يضيّق نطاق المنفعة العامة فيشمل تأمين الدفاع الخارجي وتوفير الأمن الداخلي وتطبيق العدالة[7] ثم تطور حسب تطور دور الدولة.

وقد يجدر بنا التساؤل عما يقصد بالمنفعة العامة حيث تتحقق المنفعة العامة نتيجة إجراء الإنفاق العام إذا توفر شرطان متكاملان هما[8]:

*ضرورة وجود حاجة عامة تتولى الدولة تحقيقيها.

*ضرورة تحقيق مبدأ المساواة بين الموظفين في تحمل الأعباء العامة.

ثانيا :أسباب تزايد النفقات العامة

كان العالم الألماني أدولف قاجنر أول من استدعى الانتباه إلى هذه الظاهرة حيث استنتج في صورة قانون اقتصادي يتلخص في أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي كلما استتبع ذالك اتساع نشاط الدولة، وبالتالي زيادة الإنفاق بمعدل أكبر وهناك نوعين من هذه الأسباب:

- ❖ أسباب الزيادة الظاهرية أو الرقمية إذ لم يترتب عنها ارتفاع في المستوى العام المعيشي لأفراد المجتمع، من أهم هذه

الأسباب انخفاض القوة الشرائية للنقود، التغير في طرق الحسابات العامة، التوسع الإقليمي أو السكاني[9] .

- ❖ أسباب الزيادة الحقيقية في النفاق العام فهي تعني زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء

التكاليف العام بنسبة ما، كما تشير غالبا إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين[10] .

ثالثا: تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال وتحليل أسباب تزايدها:

جدول رقم (01): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1962 إلى 1969.

السنة	1962		1963	64
النفقات العمومية 10^3 فرنك فرنسي	315.345,909		328,921	93,813
السنة	1965	1966	1967	1968
النفقات العمومية 10^3 دينار جزائري	3.797,791	3200000	4707000	5676200

المصدر. وزارة المالية

لوحظ من خلال هذه الفترة 1962-1964 أنه كان التعامل يتم بالفرنك الفرنسي بدل من الدينار الجزائري، إلى أن تم إصدار العملة الوطنية في 1964/04/10، كما أن نفقات الميزانية كانت تصنف إلى نفقات التسيير، التجهيز، ونفقات الاستثمار، في 24 أوت 1962 أي بعد الاستقلال قامت الحكومة المستقلة بتغيرات في الميزانية مست جانب النفقات والإدارات من أهمها:

- إضافة مبلغ 1541.115 فرنك فرنسي لقطاع الصحة العمومية.
- إضافة مبلغ 8900 فرنك فرنسي للتربية الوطنية.
- إضافة مبلغ 3.941.105.40 فرنك فرنسي للأشغال العمومية.
- إنقاص مبلغ 50.000 فرنك فرنسي من حجم النفقات التي كانت موجهة إلى القطاع العسكري.

وبعد رحيل كافة الإطارات الأوروبية، قامت الدولة في هذه المرحلة بوضع مخططات استعجالية (1962-1966) والمخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

ونتيجة التخطيط المركزي لاقتصادها وانتهاجها سياسة المخططات كمحاولة لوضع قواعد تسيير الاقتصاد تتناسب مع الأوضاع السائدة في ذلك الوقت والإعداد للانطلاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت نفقات التسيير موجهة خلال هذه الفترة موجهة للتكفل بضحايا الاستعمار ودعم الطبقة الفقيرة ودعم الاستهلاك العمومي. أما نفقات التجهيز ونفقات الاستثمار فكانت موجهة لإنشاء مؤسسات عمومية منها شركة سونطراك في 1963، الشركة الوطنية للحديد والصلب (الحجار) في 1964 والشركة الوطنية للتبغ 1963 , الشركة الوطنية للصناعات النسيجية وتوفير السكنات وبناء المدارس، إنشاء الصندوق الوطني لتنمية القرض الشعبي الجزائري 1967، وإنشاء أول بنك تجاري عمومي وهو البنك الوطني الجزائري في 1966/06/13.

جدول رقم (02): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1970-1985.

نسبة نفقات التسيير من				

السنة	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات بـ%
1970	5876	4253	1623	72.4
1971	6941	4687	2254	67.5
1972	8197	5365	2832	65.5
1973	9989	6270	3719	62.8
1974	13408	9406	4002	70.2
1975	19068	13656	5412	71.6
1976	20118	13170	6948	65.5
1977	25473	15282	10191	60.0
1978	30106	17575	12531	58.4
1979	33515	20090	13425	59.9
1980	44016	26789	17227	60.9
1981	57655	34205	23450	59.3
1982	72445	37996	34449	52.4
1983	84825	44391	40434	52.3
1984	91598	50272	41326	54.9
1985	99841	54660	45181	54.7

المصدر: وزار المالية

الشكل رقم (01): منحنى تطور لنفقات الميزانية 1970-1985.

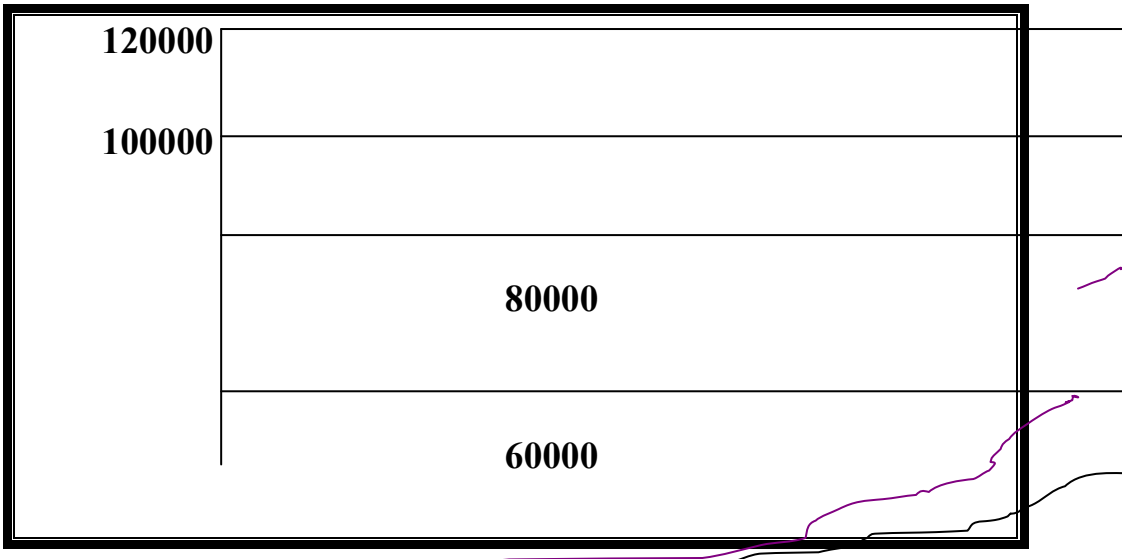

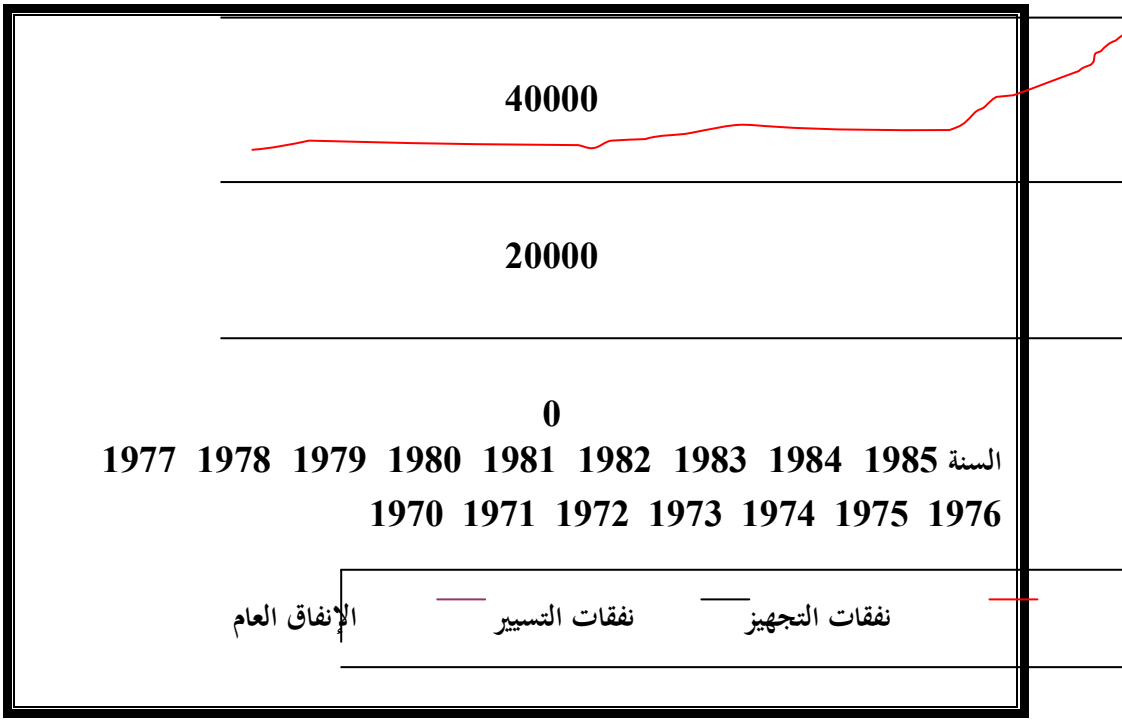

من خلال الجدول والمنحنى نجد:

خلال الفترة 1970-1976 تزايد نسبي لجميع النفقات وبنفس المعدلات، ونفقات التسيير كانت تستحوذ دائما على نسبة كبيرة من الإنفاق الإجمالي لتصل أكبر نسبة لها سنة 1975 بنسبة 71.6 %.

وبعد سنة 1977 لوحظت تزايدات كبيرة في حجم الإنفاق خاصة نفقات التجهيز و يمكن تفسيره بمايلي:

في هذه المرحلة انتهجت الجزائر كل من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي كان يهدف إلى وضع الأسس القوية والمبينة للاقتصاد كما كانت تهدف من خلاله تطوير وتحديث الزراعة بإصدار ميثاق الثورة الزراعية في 1971، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة لما جاء في المخطط الرباعي الأول، كما شهدت هذه المرحلة مشاريع استثمارية ضخمة أدت إلى زيادة النفقات الاستثمارية خاصة في ميدان المحروقات ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية المساعدة والسوق الطاقوية الشيء الذي دفع بالحكومة

إلى اختيار صناعة التمييع وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال رؤوس أموال عالية، الغرض من إنشائها هو التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر والمتزايد لنفقات التجهيز بصورة تتماشى مع نفقات التسيير، حيث أصبح الاقتصاد الوطني يعتمد بصورة كبيرة على المحروقات من خلال تخصيص 40 % من حجم النفقات الاستثمارية لصناعة المحروقات.

وفي الفترة الموالية واصلت الجزائر في مسيرتها التنموية من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) في هذه المرحلة وقبل أزمة 1986 سجلت الجزائر فائض في الميزانية، لذلك سجل تزايد وارتفاع مستمر للإنفاق العمومي، إلا أنه رغم كل هذه التكاليف والاستثمارات لم نسجل تحسن في القطاع الصناعي نتيجة لسوء التسيير حيث ركزت على الصناعات الثقيلة والاستخراجية دون وضع قاعدة صناعة متكاملة، مما أدى إلى إعادة النظر في السياسة المنتهجة وإستراتيجية التنمية خاصة بعد أزمة 1986.

الجدول رقم (03): تطور نفقات الميزانية خلال الفترة 1986-1999.

السنة	الإنفاق الإجمالي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير من الإنفاق الإجمالي بـ %	ن ال
1986	101817	61154	40663	60.1	
1987	103977	63761	40216	61.3	
1988	119700	76200	433500	63.7	
1989	124500	80200	44300	64.4	
1990	136500	88800	47700	65.1	
1991	212100	153800	58300	73.5	
1992	420131	276131	144000	65.7	
1993	476627	291417	185210	61.1	
1994	566329	330403	235926	58.3	
1995	759617	473694	285923	62.4	
1996	724609	550596	174013	76.0	
1997	845196	643555	201641	76.1	

	75.8	211884	663855	875739	**1998**
	80.6	186987	774695	961682	**1999**

المصدر: وزارة المالية

الشكل رقم (02): يوضح تطورات نفقات الميزانية 2000 – 2008.

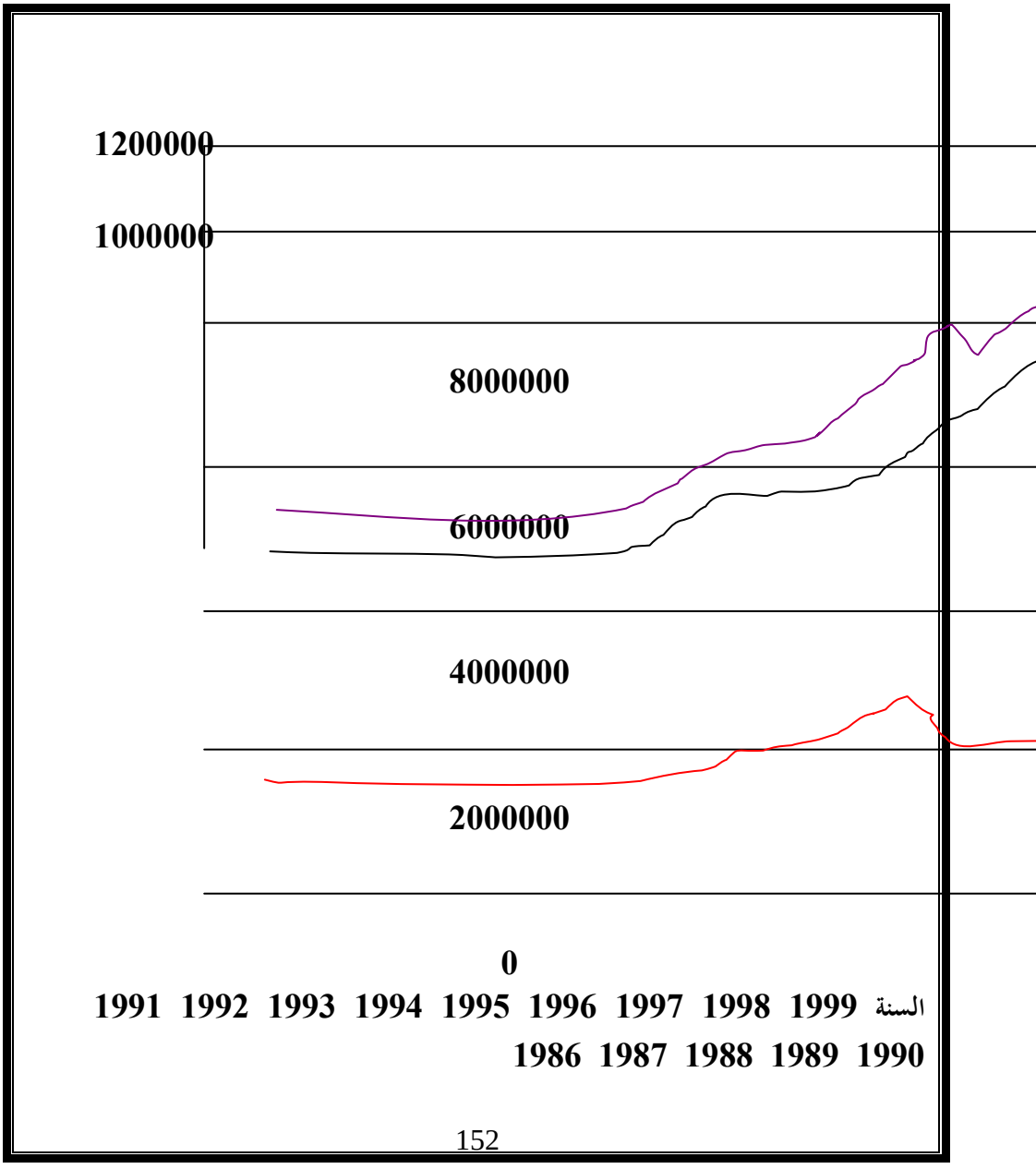

من خلال الجدول والشكل يمكن أن نلاحظ أنه من الفترة 1986 إلى 1990 تزايد ضعيف لكل النفقات وبمعدلات ضعيفة ومتقاربة.

وبعد سنة 1990 ارتفاع كبير وبنسب كبيرة لنفقات الميزانية خاصة نفقات التسيير إلى أن تصل أكبر نسبة لها سنة 1995.

بعد سنة 1995 يلاحظ تناقص ملحوظ في حجم نفقات التجهيز مع بقاء نفقات التسيير في تزايد مستمر، ويمكن تلخيص أسباب هذه التغيرات والاختلافات في عدة نقاط منها:

. في هذه الفترة كانت الجزائر تهدف إلى إصلاح في الوضع الاقتصادي بعد ثبوت عدم نجاعة سياسة التخطيط التي اتبعت إذا ما قرنت بحجم المبالغ التي خصصت لها، لذلك قامت بوضع إستراتيجية تنموية تهدف من خلالها إلى:

- تجديد البنية الاقتصادية.
- دعم الاحتياجات الأولية الضرورية.
- مبادلة المحروقات كمصدر للتمويل والتحضير إلى ما بعد البترول.
- تحريك القطاع الخاص المحلي (قانون أوت 1982).
- الإصلاح الهادف بأن تصبح المؤسسة العمومية أكثر فعالية ونجاعة.

لكن أزمة 1985-1986 والمتمثلة في انخفاض والسقوط الكبير في أسعار البترول من 27.5 دولار إلى 14.85 دولار في 1986، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية من المحروقات من 12270 مليار دولار إلى أقل من 726 مليار دولار، مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع الذي يمثل 97 % من الصادرات الجزائرية، فطرح

ذلك عدة مشاكل وعراقيل واجهت إستراتيجية التنمية، ومما زاد الطين بلة هو سوء التسيير وضعف المقدرة على التخطيط التي كان لها أثر كبير في انسداد الاقتصاد الوطني، فبرزت عدة مشاكل منها التضخم والبطالة لذلك قامت الجزائر بسحت احتياطها الخارجي، ولكن في جوان 1991، وخلال الأزمة السياسية الخانقة أصبحت الجزائر عاجزة على تخليص مستحقاتها الخارجية من أعباء الدين الخارجي التي بلغت 86 % سنة 1993 بعدما كانت 76 % في 1992 وكذلك ازدياد الاستهلاك الحكومي بـ 02 % من إجمالي الناتج المحلي نتيجة دعم الحكومة للسلع الاستهلاكية، حيث خصصت الجزائر خلال الثمانينات مبالغ ضخمة للاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية تحت شعار "من أجل حياة أفضل" فمن جهة ضعف الطاقة الإنتاجية ومن جهة أخرى تزايد السكان، فكان اللجوء إلى التمويل الخارجي، ولكن في هذه المرحلة قامت البلدان المصدرة إلى زيادة الأسعار مما يفسر التضخم الكبير لحجم النفقات خاصة نفقات التسيير حيث أدى بالحومة في هذه المرحلة إلى إصدار نقدي لتغطية العجز في الميزانية وما ينجم عنه من تغيير في قيمة الدينار، لذلك لوحظ التزايد الكبير في حجم نفقات التسيير بعد 1992 التي كانت موجهة إلى التربية والتعليم، الصحة، توفير الأمن وتسديد أعباء الدين الخارجي والداخلي، حيث استنجدت الجزائر بصندوق النقد الدولي و الرضوخ إلى شروطه والتي يمكن تلخصيها في:

- الإصلاح الهيكلي للنظام الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق بمعية صندوق النقد الدولي.
- تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة (الخوصصة).
- تحرير التجارة الخارجية.
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية ليصبح الاستثمار الخاص يستمد موارده عن طريق القروض البنكية فمنح للجزائر إعانات مادية قدرت بـ 731.5 مليون دولار، كما استفادت سنة 1995 بـ 1.8 مليار دولار من أجل دعم

الإصلاحات الهيكلية وهذا ما يفسر ارتفاع النفقات العامة سنة 1992 و 1995.

بالإضافة إلى الحالة الأمنية التي عاشتها البلاد والخسائر الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد الوطني أثر على خراب منشآته والقواعد الأساسية والخسائر البشرية ما يستوجب على الدولة نفقات إضافية خاصة من الجانب الاجتماعي والأمني.

جدول رقم (04): يوح تطور نفقات الميزانية من 2000 إلى 2008.

الوحدة: 10^6 دج

السنة	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير من الإنفاق الإجمالي بـ %
2000	1178122	856193	321929	72.7
2001	1321028	963633	357395	72.9
2002	1550646	1097716	452930	70.8
2003	1752700	1199100	553600	68.4
2004	1851200	1200000	651200	64.8
2005	2302983	1255273	1047710	54.5
2006	3555428	1439549	1652698	40.5
2007	3946748	1652698	2294050	41.9
2008	4882190.696	23.631.188.196	2.519.002.5	48.4

ا
لـ
صـ
د
ر
:

و

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

ارتفاع النفقات الإجمالية في سنة 2000 بـ 50.17 % عن سنة 1996 في المرحلة السابقة.

ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة التوسعية التي اتخذتها الجزائر في ذلك الحين، والتي واكبت الإصلاحات الاقتصادية، ليتواصل هذا الارتفاع في سنة 2004 زيادة قدرها 55.11 % عن سنة 2000 ليصل في 2006 زيادة نسبتها 36.46 % عن سنة 2004 تم تتزايد النسبة لتصل في سنة 2007 إلى 100 % مقارنة بسنة 2004.

نلاحظ أن نفقات التسيير وصلت أكبر نسبة لها سنة 2001 بنسبة 72.9 % من إجمالي النفقات، لكن بعد سنة 2006 بدأت تسجل نسب أقل.

ولأول مرة منذ الاستقلال نسجل تجاوز نفقات التجهيز نفقات التسيير من حجم نفقات الدولة سنة 2007- 2008 قدرها 58.12 % ، 51.32 % وذلك نظرا لمشروع عصرنة الموازنة التي تم تجريبها منذ 2005 حتى يومنا هذا، بتطبيق موازنة موجهة بالنتائج تدفع من خلالها عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، والذي يبقى مشروعا لم يتم استكماله [11].

لأول مرة منذ استقلال الدولة الجزائرية، تتجاوز نفقات التجهيز نفقات التسيير من حجم نفقات الدولة الإجمالية سنة 2006 – 2007 – 2008، والشكل الموالي يترجم هذه التغيرات من خلال منحنى بياني التالي:

الشكل رقم (03): تطورات نفقات الميزانية 2000 – 2008.

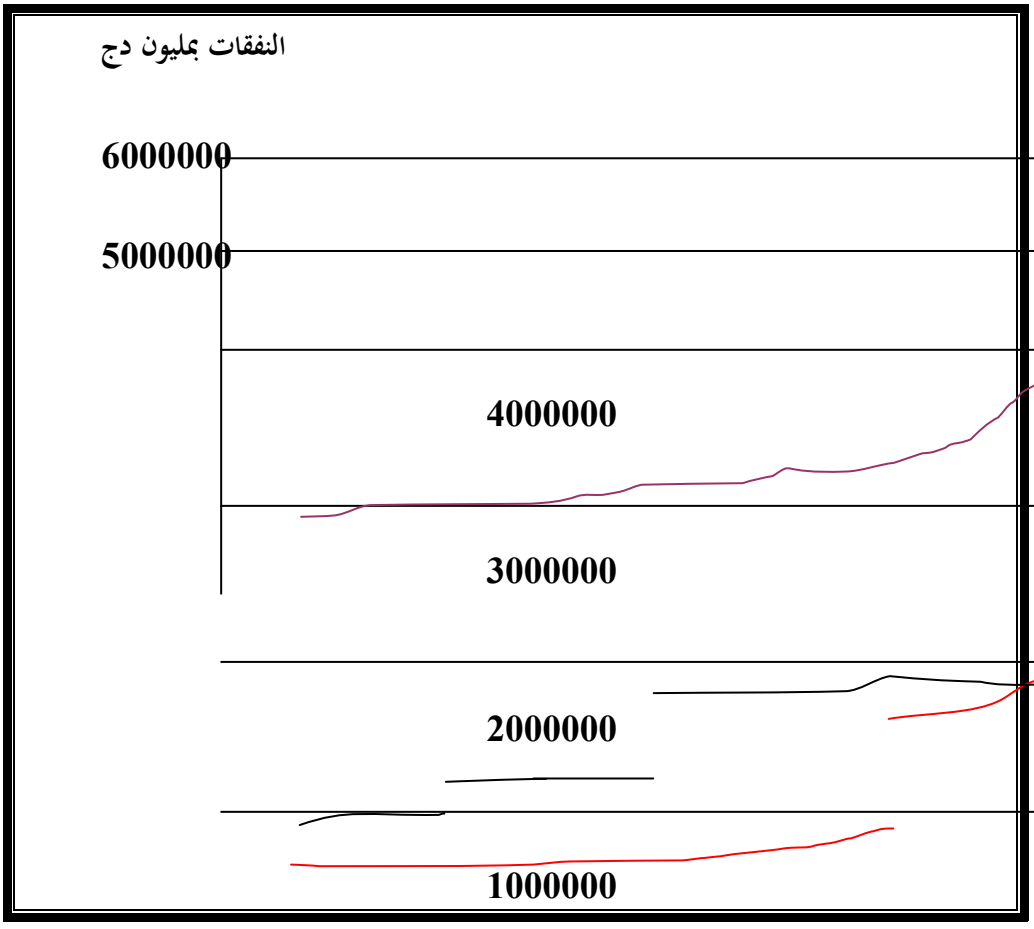

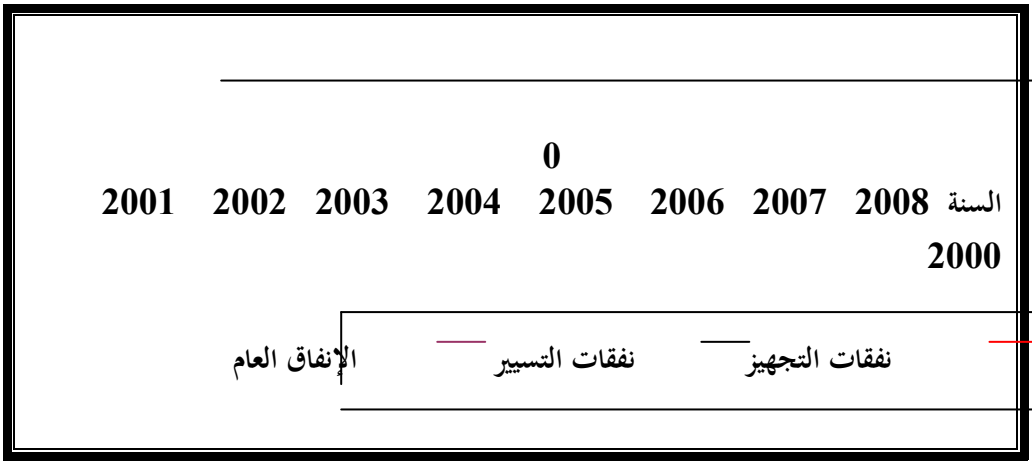

لقد عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة وضعا ماليا مريحا نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات التي فاقت كل التوقعات مما شجع الدولة بزيادة الإنفاق العام خاصة نفقات التجهيز التي ارتفعت بـ 40.5 % من اجل عدة مشاريع استثمارية، فقد تم إنجاز عدة برامج تنموية في هذه المرحلة منها[12]:

- ❖ برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001 - 2004) الذي خصص له 7 ملايير دولار.
- ❖ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)، الذي خصص له 55 مليار دولار

الذي كان منها 40.5 % من أجل المنشآت القاعدية وأعطيت الأولوية للنقل بالسكك الحديدية باعتبارها مجالا حاملا للتطور والتنمية خصص له مبلغ 2.139 مليار دينار منها إنجاز الترموي الجزائر، وهران وقسنطينة، ويهدف البرنامج إلى:

- تحسين الخدمات العامة خاصة الإدارة والقضاء.
- تكوين الثروة البشرية.
- زيادة النشاط الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة وبنماء السكنات.

❖ البرنامج الخاص بتنمية الجنوب والهضاب العليا (2006-2007).

- نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن نفقات التسيير أخذت حصة الأسد في سنة 2001 نتيجة للنفقات الاستثنائية جراء فيضانات باب الوادي، وسنة 2003 زلزال بومرداس حيث تم تغطية 102 مليار دينار جزائري في القانون التكميلي.
- انخفاض في مستوى تزايد حجم النفقات 2004 – 2005.
- تسديد الديون الخارجية.
- رفع الدعم على سعر الماء والكهرباء والمنتجات البترولية.

في مرحلة (2004-2008) تم إنجاز حوالي 9000 كلم من الطرق الجديدة وتخفيض المديونية الخارجية للبلد لتبلغ 05 ملايير دولار سنة 2008 في حين كانت تبلغ 29 مليار دولار سنة 1999، وهذا ما يفسر الحجم الكبير لنفقات التجهيز في هذه الفترة وتجاوزها لنفقات التسيير.

كما تم في المرحلة الممتدة بين (2000-2008).

- تخصيص 34 مليار دينار لقطاع البحث العلمي والمساعدات الاجتماعية وزيادة في المعاشات والمنح الضعيفة في إطار التضامن الوطني.
- تسليم أزيد من 1.5 مليون وحدة سكنية.
- خصص لترقية الثقافة 10 ملايير دينار سنويا في ميزانية التجهيزات.

إلا أنه رغم الإنجازات الكبيرة في هذه المرحلة، إلا أنه تبقى هناك مشاكل اجتماعية وتدني المستوى المعيشي في المجتمع لأنه ليس هناك مشاريع تنموية إنتاجية تمتص هذه المشاكل على المدى الطويل وتساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي مثل المصانع وتطوير القطاع الزراعي.

الخاتمة:

من خلال تحليلنا لتطور النفقات العمومية في الجزائر وجدنا أنها ما هي إلا صورة تترجم التقلبات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر عبر مختلف الحقبات الزمنية المدروسة.

فالاقتصاد الجزائري اقتصاد هش نتيجة ارتباط مداخيله المالية بنسبة حوالي 90 % من عائدات المحروقات مما يجبره على الارتباط بتقلبات السوق العالمية لأنه رغم المبالغ المالية التي ترصد في جميع الميادين و البرامج المسطرة لدعم النمو الاقتصادي ومعدلات النمو المسجلة لا تسجل أي تحسن في المستوى المعيشي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

لذا استخلصنا أنه لابد من التطبيق الشامل لعصرنة النظام الموازني، من أجل محاربة تبذير الموارد، ترشيد النفقات العمومية، ومراقبة تسيير المال العام، وعلى الدولة انتهاج اقتصاد متنوع يرتكز على صناعات متكاملة لضمان عدم الانقطاع في الإنتاج وكذلك تطوير القطاع الفلاحي لتقليص الفاتورة المالية الموجهة إلى استيراد المواد الغذائية.

المراجع باللغة العربية:

1 - [2] و [10] – زينب عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية . بيروت 1994 ص 16، ص 57.

2 – [3] – دراوسي مسعود، السياسة المالية ودروها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 – 2004

أطروحة دكتوارة دولة، جامعة الجزائر، 2006، ص 160.

3 – [4] و [5] – السيد عبد المولى– المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة 1978، ص 55 و 57

4 - [6] – شريف رمسيس تكلا، الأسس الحديثة لعلم المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة 1978 ص 155.

5 - [7] – قليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، 2008 – الأردن ص 92.

6 – [8] و [9] – عبد الله الصعيدي ، عالم المالية العامة، دار النهضة العربية – القاهرة 2007 ص 47 و 91.

7 – [10] – دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الميزانية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005 ص 99.

8 – [11] – حكيم بوجطو، الموازنة العامة وآفاق العصرنة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، المركز

الجامعي للمدية 2007، ص 99.

9 – [12] – تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2005 - 2006

– 2007.

المراجع باللغة الفرنسية:

1 - Bulletin FMI, L'aboutissement des reformes en Algérie, 7 septembre 1998.

2 - Rapport de présentation du budget de la loi de finance pour 2006-2007-2008.

3 - Projet de rapport du CNES, novembre 1998.

4 - Projet de rapport du CNES, novembre 2007.